Distr.
GENERAL

A/36/415
8 September 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH/
SPANISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة السادسة والثلاثون
البند ١١٦ من جدول الأعمال المؤقت *

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٢
ثانيا - الملاحظات الواردة من الحكومات ٣
البرازيل ٣
تشيكوسلوفاكيا ٥
الجزائر ٨
رومانيا ٩
سانت فنسنت وجزر غرينادين ٩
سورينام ١٠
المكسيك ١٠

* A/36/150.

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ القرار ٣٥/٥٠ المعنون " تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية" ، وتنص الفقرتان ٢ و ٤ من هذا القرار على ما يلي :

" ان الجمعية العامة ،

. . .

" ٢ - تقرر أن تواصل اللجنة الخاصة أعمالها بهدف القيام في أقرب وقت ممكن بصياغة مشروع معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، أو وضع ما قد تراه مناسبا من توصيات أخرى ؛

" . . .

" ٤ - تدعو الحكومات التي لم تفعل ذلك بعد ، الى تقديم أو استكمال تعليقاتها أو اقتراحاتها عملا بقرار الجمعية العامة ٣١/٩ ؛ "

وفي هذا الصدد ، يجدر بالذكر أن الجمعية العامة قامت بموجب قرارها ٣١/٩ ، في جملة أمور ، بدعوة الدول الأعضاء الى مواصلة بحث مشروع المعاهدة العالمية المتعلقة بعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية المشار اليه في ذلك القرار ، وكذلك بحث الاقتراحات والبيانات الأخرى التي قدمت أثناء النظر في البند المعنون " عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية " ؛ ورجت من الدول الأعضاء ابلاغ الأمين العام بآرائها ومقترحاتها بشأن هذا الموضوع .

٢ - وعملا بأحكام الفقرة ٤ من القرار ٣٥/٥٠ ، قام الأمين العام ، بموجب مذكرة مؤرخة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، بدعوة الدول الأعضاء الى ابلاغه في أقرب وقت مستطاع بالتعليقات أو المقترحات المشار اليها في تلك الفقرة .

٣ - وردت حتى ٣١ آب/اغسطس ١٩٨١ ، رسائل من البرازيل ، وتشيكوسلوفاكيا والجزائر ورومانيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين ، وسورينام ، والمكسيك . وترد أدناه تلك الرسائل التي أصبحت متوفرة للجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية في دورتها لعام ١٩٨١ ما عدا رسالة تشيكوسلوفاكيا التي وردت بعد اختتام تلك الدورة (١). وسوف تنشر أية رسائل أخرى في اضافات لهذا التقرير .

---

(١) عملا بما تقرر في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٠ ، اجتمعت اللجنة الخاصة في نيويورك في الفترة من ٢٣ آذار/مارس الى ١٧ نيسان/ابريل ١٩٨١ . وللاطلاع على تقريرها ، أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٤١ (A/36/41) .

Digitized by UNOG Library

ثانيا - الملاحظات الواردة من الحكومات

البرازيل

[الأصل : بالانكليزية]
[٣٠ اذار/مارس ١٩٨١]

١ - شاركت البرازيل ، ولا تزال ، في اجراءات اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية على أمل أن تكون أعمالها اسهاما هاما في تطوير القانون الدولي . بيد أنه ما لم تبذل جهود ايجابية للتنسيق بين وجهات النظر المتعارضة بشأن السبيل الذى يتعين أن تسلكه اللجنة الخاصة ، فستصاب أعمالها بالشلل ، وستبقى الشكوك تحيط بمدى استصواب تجديد ولايتها . وقد امتنعت البرازيل عن التصويت في الاقتراع على القرار الذى اتخذته اللجنة السادسة بشأن هذه المسألة ، في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، ذلك لأن صياغته لم تقدم أية بدائل جديدة للجمود الذى أصاب أنشطة اللجنة الخاصة .

٢ - وبالرغم من انه لا يمكن انكار أن أية معاهدة جديدة ليس بوسعها أن تفرض على الدول أى التزام أوضح أو أقوى مما يفرضه بالفعل القانون الدولي بشأن عدم استعمال القوة ، فان البرازيل ترى أنه قد يكون من المفيد في هذه المرحلة بحث الوسائل الممكنة لتعزيز هذا المبدأ الأساسي من مبادئ الميثاق .

٣ - واقترح المندوب البرازيلي لدى اللجنة السادسة أن من الممكن لمشاريع المبادئ السبعة عشر الواردة في ورقة العمل المقدمة من مجموعة بلدان عدم الانحياز فيما لو أدخل عليها مزيد من التفصيل ان تصلح كأساس لمناقشة موضوعية حول هذه المسألة ، وأعرب المندوب عن رأى مفاده أنه يجب أن تكون المهمة الأساسية للجنة الخاصة هي اجراء دراسة متعمقة لجميع المبادئ القانونية القائمة بشأن عدم استعمال القوة .

٤ - وينبغي كذلك اجراء دراسة مفصلة للعناصر ذات الصلة من الوثائق الأخرى المقدمة الى اللجنة الخاصة ، بما في ذلك مشروع المعاهدة التي اقترحها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وعلاوة على ذلك ، ذكر المندوب البرازيلي انه ينبغي للجنة ان تشرع في دراسة الترابط بين مختلف المبادئ الواردة في اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ١٥)) .

../..

Digitized by UNOG Library

٥ - واقترحت البرازيل كذلك انه مهما يكن السبيل الذى قد تقرر اللجنة انتهاجه ، فستصبح أعمال اللجنة أكثر سهولة اذا اعدت الامانة العامة ورقة شاملة عن الصكوك القائمة التي تجسد مبادئ مقبولة بشأن عدم استعمال القوة .

٦ - وقد طرحت هذه المقترحات بهدف مزدوج هو تحقيق نتائج ايجابية في اطار الولاية الحالية للجنة وبهدف تعزيز فرص اجراء دراسة مفيدة لقاعة آمرة من قواعد الميثاق ، شهدنا معها حالات عدم التزام تتكرر كثيرا .

٧ - وكانت عدة بلدان قد أعربت أثناء المناقشة التى جرت حول هذه المسألة في الجمعية العامة عن استعدادها للتغلب على المواجهة المعوقة بين مجموعتين من الوفود ، احداهما ترغب في التشجيع على صياغة معاهدة بشأن عدم استعمال القوة ، والمجموعة الاخرى تخشى أن يضعف مثل هذا الاجراء فعالية ذلك المبدأ .

٨ - وبرغم كون الجمعية العامة قد اتخذت قرارا في دورتها الخامسة والثلاثين بشأن ولاية اللجنة الخاصة ، فمن الواضح بشكل مؤلم انه لم يتم بعد التوصل الى اتفاق بشأن هذا الموضوع . وما لم يتم الآن اقناع المجموعتين المتعارضتين بانتهاج سبيل اكثر مرونة ، بتأجيل القرار المتعلق بما اذا كان ينبغي أن يكون الصك المعتزم اصداره معاهدة أو اعلانا ، الى حين وضع نص جوهرى متفق عليه ، فانه يخشى ، دون تشاؤم لا مبرر له ، من أن نشهد اجتماعا آخر للجنة الخاصة ، يكون مرهقا ماليا ، وغير مثمر .

Digitized by UNOG Library

تشيكوسلوفاكيا

[الأصل : بالانكليزية]
[١٣ نيسان/ابريل ١٩٨١]

١ - أحدثت القوى الرجعية الامبريالية التي تنزع الى الهيمنة تدهورا في الحالة السياسية الدولية في جميع أنحاء العالم في الفترة الزمنية الأخيرة ، وشكلت تهديدا لعملية الانفراج .

٢ - وقد ثبتت الدول الاشتراكية بلا كلل في وجه هذه الاتجاهات الخطيرة التي ليس من شأنها سوى أن تجلب على العالم خطر مواجهة عسكرية جديدة تترتب عليها نتائج فاجعة بالنسبة للبشرية .

٣ - وترى الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية أنه يجب احياء جميع المفاوضات الدولية ، التي تهدف الى تعزيز السلم والأمن الدوليين ، بما في ذلك مفاوضات نزع السلاح . ولا يتطلب احياء هذه المفاوضات سوى حسن النية السياسية من جانب الدول . فالارادة السياسية والتعاون البناء بين البلدان ، بغض النظر عن نظمها الاجتماعية ، يشكلان الشرطان الأساسيان اللازمان لتحقيق التقدم على طريق السلم والأمن الدولي .

٤ - وهذا الهدف هو ما يسعى الى تحقيقه ، الاعلان المتعلق بالتعاون الدولي لنزع السلاح الذى اعتمدته الجمعية العامة في القرار ٣٤/٨٨ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بمبادرة من تشيكوسلوفاكيا في الدورة الرابعة والثلاثين . ويبرهن التأييد المطلق الذى قدمته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لهذا الاعلان على أنه قد قوبل بوصفه عاملا ايجابيا من أجل تعميق عملية الانفراج وأنه يتفق تماما مع ، جهود الدول بغية الوصول الى حل سريع لمسألتي الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، لحفظ السلم واستتباب الأمن الدولي .

٥ - وتحظى بأهمية متزايدة في الوقت الحالي مسألة التعبئة الشاملة للارادة السياسية من قبل جميع البلدان وجميع القوى التقدمية في العالم التي ينبغي أن تركز على حل المهام الملحة للغاية الخاصة بالحد من سباق التسلح ونزع السلاح . وفي هذا الموضوع ينبغي لجميع الدول أن تركز اهتمامها على تنفيذ اعلان الأمم المتحدة السالف الذكر ، وأن تباشر ، على هدى من ذلك الاعلان ، مفاوضات نزع السلاح والمقترحات المطروحة .

٦ - وتبذل الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ، جنبا الى جنب مع البلدان الاشتراكية الأخرى ، أقصى ما في وسعها للمساهمة في تعميق عملية الانفراج الدولي . ويشهد بذلك مقترحاتها العديدة التي طرحتها في مختلف المحافل المتعددة الأطراف الى جانب المفاوضات الثنائية . ويتم الاعراب بصورة بارزة عن الموقف المشترك الذى تتخذه الدول الاشتراكية في الاقتراح الذى تقدم به الاتحاد السوفياتي لعقد معاهدة عالمية النطاق بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية .

Digitized by UNOG Library

٧ - بيد أن السياسات التي تنتهجها بعض الدول الغربية تتخذ اتجاها مختلفا وتشهد بذلك بصفة خاصة خطط منظمة حلف شمال الاطلسي الرامية الى تحقيق نمو منتظم في النفقات العسكرية ، والى زيادة الاسلحة ، ويشهد بذلك ايضا القرار الذى يقضي بوزع الصواريخ النووية المتوسطة المدى التابعة للولايات المتحدة في اوروبا الغربية ، أو التقارير الاخيرة بشأن اعتزام الولايات المتحدة ادخال قنبلة النيوترون ضمن اسلحتها وهي التي سبق ان ندد بها الرأى العام العالمي . ويزداد خطر هذه الخطوات حدة فيما يتعلق بانتهاج الولايات المتحدة استراتيجية نووية جديدة مما يوجد افكارا مضللة عن امكانية اجراء حرب نووية محدودة . وهذه السياسة تقابلها السياسات الحكيمة والبناءة التي ينتهجها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وهي التي تم التعبير عنها بشكل مقنع جدا من منبر المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي في شكل مجموعة كاملة من المقترحات الجديدة تقدم بها الاتحاد السوفياتي بهدف تعزيز الثقة المتبادلة وتوطيد السلم في جميع انحاء العالم . وتكمن قيمة هذه المقترحات في كون انها تتصل بأكثر مشاكل الوقت الحاضر الحاحا . وهذا هو السبب في ان تشيكوسلوفاكيا تؤيدها تأييدا كاملا وهي على اقتناع بأن هذه المقترحات تخلق جوا سياسيا مواتيا ايضا فيما يتعلق بمداولات اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية .

٨ - ولهذا فان تشيكوسلوفاكيا تؤيد الاقتراح الرامي الى عقد معاهدة عالمية النطاق بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية . ومن شأن صياغة معاهدة من هذا القبيل وتنفيذها بصورة غير متضاربة ، ان تقضي على خطر المنازعات وتصعيدها المحتمل .

٩ - وان الدول المحبة للسلام في العالم لتدرك بصورة متزايدة أهمية وثقل المشاكل المتصلة بتعزيز الأمن والسلم الدوليين في جميع أنحاء العالم . وهذا هو السبب في ان الاقتراح الرامي الى عقد معاهدة عالمية النطاق بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية قد حظي باستجابة واسعة المدى بين الغالبية من الدول ، ويشهد بذلك على سبيل المثال ، ورقة العمل المقدمة من عشرة من بلدان عدم الانحياز في دورة اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة ، المعقودة في الفترة ٧ نيسان/ابريل الى ٢ ايار/مايو ١٩٨٠ .

١٠ - ويوفر مشروع نص المعاهدة المقدم من الاتحاد السوفياتي بالاضافة الى ورقة العمل المقدمة من البلدان العشرة اساسا صالحا مقبولا لجميع الدول لمناقشة بناءة حول جوهر نص المعاهدة المقبلة . وانطلاقا من الحاجة الملحة لحل عدد من المسائل الهامة المتعلقة بالسلم والامن الدوليين بصفة عامة ونزع السلاح وبصفة خاصة ، فان الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية تعتبر الاقتراح السوفياتي الداعي الى عقد معاهدة عالمية النطاق بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية على درجة غير عادية من الاهمية ومناسب من ناحية التوقيت الزمني للحالة السياسية الدولية الراهنة .

١١ - ويتقيد مشروع المعاهدة العالمية النطاق المتعلقة بعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية بشكل وثيق بميثاق الامم المتحدة ، وهو يضفي مزيدا من التوضيح والتفصيل على الالتزامات

Digitized by UNOG Library

المترتبة عليه بالنسبة للدول في ميدان صيانة السلم والامن الدوليين وهو ميدان هام بصورة حيوية. وتمثل مجموعة الواجبات والحقوق والضمانات بصيغتها الواردة في مشروع المعاهدة ، تفصيلا للاحكام الاساسية الواردة في الفقرة ٤ من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة ، الى جانب تنفيذ ما هو متوقع من ان احكام الميثاق سيتم تطويرها من جديد في شكل اتفاقات دولية . وبالرغم من ان مشروع المعاهدة وميثاق الامم المتحدة ينشدان تحقيق هدف واحد ، اى استبعاد استعمال القوة او التهديد باستعمالها من ميدان العلاقات الدولية ،فانهما لا يتنافسان احدهما مع الاخر بل هما ، على النقيض من ذلك ، يكمل كل منهما الاخر ، ويشكلان معا أهم مجموعة قانونية يستند اليها للحيلولة دون استخدام القوة بين الدول .

١٢ - ويستجيب المشروع المطروح الخاص بالمعاهدة العالمية النطاق بشأن عدم استعمال القوة ، الى حقيقة ان التنظيم القانوني الحالي لمبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية لا يعد كافيا . كما ان عقد معاهدة عالمية النطاق ذات طابع عالمي حقا ، بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، تتضمن الالتزام التعاقدى بحظر استعمال القوة بأى شكل من اشكالها - من وجهة النظر العسكرية ، القوة النووية والتقليدية على السواء - من شأنه ان يسفر عن ضمانات امنية متساوية بالنسبة لجميع الدول ، بغض النظر عن الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية الموجودة تحت تصرفها .

١٣ - وقد حظي ، طوال عدة سنوات المفهوم القانوني لمشروع المعاهدة العالمية النطاق بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وهو المشروع الذى يحترم تماما مبدأ الدفاع الجماعي والفردى على السواء الى جانب الحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب التي تخوض كفاحا قوميا من أجل التحرير ، بتأييد مقنع تماما ومتزايد دوما في دورات الجمعية العامة للامم المتحدة ، وفي الهيئات الاخرى التابعة للامم المتحدة وكذلك في المحافل الدولية المختلفة ، وقد أثار العديد من المقترحات البناءة التي ترمي الى تحقيق الهدف ذاته . وكثيرا منها الان قيد النظر من قبل اللجنة الخاصة المعنية بتعزيز فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، وذلك ، في جملة امور ، بفضل مبادرة البلدان العشرة من بلدان عدم الانحياز ، المقدمة من دورة اللجنة الخاصة للعام الماضي .

١٤ - وتتوقع الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ان يبدى جميع اعضاء اللجنة الخاصة اضطلاعهم بمسؤوليتهم السياسية اثناء نظر جميع المقترحات البناءة وان يتم ذلك في ترابط وثيق مع مشروع المعاهدة العالمية النطاق وان يقوموا باجراء هذه المداولات بطريقة وبروح يتفقان مع الاهداف المبينة في القرار ٣٥/٨٠ ، الامر الذى سيمكن اللجنة الخاصة من احراز تقدم كبير نحو تنفيذ هدفها الرئيسي - وهو عقد معاهدة عالمية النطاق بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية .

../..

Digitized by UNOG Library

الجزائر

[الاصل : بالفرنسية]
[١٩ اذار /مارس ١٩٨١]

تتخذ حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية موقفا مؤيدا لصياغة معاهدة بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، يكون الغرض منها ، من ناحية ، هو اعادة تأكيد المبدأ العام المتجسد في ميثاق الامم المتحدة ومن ناحية اخرى تدوين وتطوير هذا المبدأ . كما ان صياغة صك قانوني دولي بشأن هذا الموضوع من شأنه ان يدعم الهدف العام لصون السلم والامن الدوليين وضمان سيادة مبادئ ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي في العلاقات الدولية . ومن المطلوب في هذا الصدد ، بذل جهد من جانب المجتمع الدولي بأسره لضمان فعالية مبدأ عدم استعمال القوة .

ولهذا فان صياغة معاهدة من هذا القبيل لابد وان تنطوي على تعريف دقيق جدا للالتزام بعدم استعمال القوة وعلى توضيح لنطاقه .

١ - وترى الجزائر انه ينبغي تطوير مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية في ضوء المبادئ الاساسية الاخرى الواردة في ميثاق الامم المتحدة وعلى اساس تطور القانون الدولي كما يرد بصفة خاصة في قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة .

٢ - وفي هذا الصدد ، ينبغي تعريف مبدأ عدم استعمال القوة ، كما هو مفهوم بالصورة الواجبة بوصفه يحظر استعمال القوة والتهديد باستعمالها على السواء ، وذلك وفقا لمنهج شامل يضم الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية لمفهوم القوة .

٣ - وكذلك ، فانه على الرغم من ضرورة اعلان وصف استعمال القوة في جميع انواع اعمال العدوان اعلانا رسميا ، فانه ينبغي تحديد الاستثناءات من المبدأ العام بدقة وتدوينها بتسلسل على النحو التالي :

اجراءات التنفيذ المضطلع بها بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ؛

حالات الدفاع عن النفس ، الفردي أو الجماعي ، عملا بأحكام المادة الحادية والخمسين من الميثاق ؛

الكفاح القومي المشروع من اجل التحرير الذي تخوضه الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية من اجل ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال .

٤ - وفيما يتعلق بتأكيد شرعية كفاح الشعوب المحرومة من حقها في تقرير المصير ، فمن الضروري تأكيد حق وواجب الدول في ان تمد الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية بالدعم الذي يتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة . ونتيجة لذلك ، فان اعمال الانتقام التي تنطوي بصفة خاصة على انتهاكات للسلامة الاقليمية للدول ذات السيادة ينبغي ان توصف كعدوان وان تستتبع على مرتكبيها تحمل المسؤولية الدولية .

../..

Digitized by UNOG Library

٥ - الحظر الدائم لاستعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، دون اى تمييز .

٦ - ومن شأن نزع السلاح العام الكامل ، وانجاز عملية انهاء الاستعمار ، والاعتراف بالسيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية داخل اقاليمها ، زيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية . كما ينبغي للمعاهدة المتوخاة ان تقرها بالتالي كمبادئ عامة وتجعل التقيد الكامل بتلك المبادئ شرطا اساسيا لاقامة العلاقات الدولية المبنية على قوة القانون .

رومانيا

[الأصل : بالفرنسية]
[٩ شباط/فبراير ١٩٨١]

١ - في عام ١٩٧٧ أحيلت تعليقات واقتراحات الحكومة الرومانية بشأن تعزيز فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية .

٢ - وترد هذه التعليقات والاقتراحات في تقرير الأمين العام A/32/181/Add.1 المؤرخ في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧ ولا تزال قائمة تماما .

سانت فنسنت وجزر غرينادين

[الأصل : بالانكليزية]
[١٨ شباط/فبراير ١٩٨١]

ان حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين :

١ - تؤيد تماما كل جهد يسعى الى تحقيق السلم والانسجام بين الدول ، وهو هدف تعتقد أنه يمكن تحقيقه بعدم استعمال القوة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ؛

٢ - تؤيد طلب اجراء دراسة متعمقة كاملة لجميع المقترحات التي ترمي الى تنفيذ مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ؛

٣ - توصي جميع البلدان ، وبصفة خاصة البلدان الكبرى ، بأن توقع المعاهدة المقترحة بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وبأن يوقع على أى بلد مخالف عقوبات تفرضها الأمم المتحدة ؛

٤ - تعتقد أنه بمراعاة الدول لعدم استعمال القوة يمكن للتسوية السلمية أن تكون الأسلوب المنطقي والواقعي الوحيد لحل مشاكل النزاع .

../..

Digitized by UNOG Library

سورينام

[الأصل / بالانكليزية]
[٢٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨١]

١ - يرد مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية في ميثاق الأمم المتحدة باعتباره جزءا لا يتجزأ منه وتعتبر سورينام الاحترام التام لهذا المبدأ شرطا أساسيا لصيانة السلم والأمن الدوليين .

٢ - وترى حكومة سورينام أن اللجوء المستمر الى استخدام الأسلحة يعد انتهاكا لذلك المبدأ الى درجة يمكن أن تضعف بصورة خطيرة من تأثيره المعنوى والسياسي .

٣ - وترى حكومة سورينام كذلك ان مسؤولية ضمان السلم والأمن الدوليين وحماية السيادة القومية للدول وسلامتها الاقليمية واستقلالها تقع في المقام الأول على عاتق الأمم المتحدة .

٤ - وازاء استمرار حالات النزاع بين الدول ، فمن رأى حكومة سورينام أنه يلزم اتخاذ تدابير عاجلة وصارمة من أجل تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة باحترام السلامة الاقليمية لجميع الدول ، دون اللجوء الى استعمال القوة .

المكسيك

[الأصل : بالاسبانية]
[٩ اذار/مارس ١٩٨١]

ترد فيما يلي تعليقات حكومة المكسيك على اعداد معاهدة متعددة الأطراف بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية :

١ - قامت المكسيك بدور فعال في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، بل وشغلت منصب رئيس هذه اللجنة ، وبذلك قدمت برهانا آخر على تعاونها فيما يتعلق بالانجاز الاساسي للمنظمة .

٢ - وبالرغم من أن موقف المكسيك فيما يتعلق باعداد معاهدة متعددة الأطراف بشأن هذا الموضوع قد سبق توضيحه تماما في الوثائق التي أصدرتها اللجنة الخاصة والجمعية العامة ، فان المكسيك ترغب في ان تؤكد من جديد ، في هذه المناسبة ، تأييدها لاعداد صك عام التطبيق ، شريطة أن يوضح ، وأن يشمل هذا الصك بالتفصيل ، الحالات غير الواردة بالتحديد في الميثاق . وهي ترى أن أى نص يكتفي بتكرار ما ورد في الميثاق لن يمثل أى تقدم في تدوين القانون الدولي ، وبالتالي لن يساعد بأى حال على تحسين العلاقات بين الشعوب أو يضفي فعالية على حظر استعمال القوة الذى يعد حجر الأساس في منظومة الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library